

"دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق حوكمة المؤسسات"

"دراسة ميدانية : المركب التجاري الصناعي - مطاحن الحضنة بالمسيلة"

د. حريزي فاروق

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور تكنولوجيا المعلومات (متغير مستقل) في تحقيق حوكمة المؤسسات (متغير تابع)، وذلك من خلال تحقق خصائص الحوكمة والتي تتمثل في الشفافية، المسؤولية والمساءلة.

وقمت الدراسة الميدانية في المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بالمسيلة، ومن أجل اختبار فرضيات هذه الدراسة اعتمدنا على دراسة كيفية، حيث استخدمنا المقابلة مع الخبراء، كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات، وتم اختيار عينة قصدية تتكون من أربعة مسؤولين من المركب، كما استخدم برنامج التحليل الكيفي (Nvivo) لتحليل بيانات المقابلة مع المسؤولين.

أظهرت نتائج الدراسة أن لتكنولوجيا المعلومات دور في تحقيق الشفافية والمساءلة بدرجة جيد وأن لتكنولوجيا المعلومات دور في تحقيق المسؤولية بدرجة مقبول.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، الحوكمة، الشفافية، المسؤولية، المساءلة.

*أستاذ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

Abstract

This study aims to consider and acknowledge the role of information technology (independent variable) in the achievement of companies' governance (dependent variable); this is through the attainment of characteristics of corporate governance, which are: Transparency, Responsibility, and Accountability.

The field study was done in the commercial and industrial complex - Mills of Elhodna, in M'sila, Therefore, in order to test the hypotheses of this research, we have relied on the qualitative study. We have used the interview with the experts as a means and a main research tool for data and information collection, We chose an intentional sample with four experts (heads) from this complex. Furthermore, we have used the qualitative analysis software "NVIVO" to analyze the data of interviews with the heads.

The results showed that the information technology has a major role in the achievement of transparency and accountability, at a high level. In addition to that, the information technology plays an important role in the realisation of responsibility in an acceptable degree.

Keywords: Information Technology, Governance, Transparency, Responsibility, Accountability.

مقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة عدة تحولات تقنية متسارعة وظهور كم هائل من المعلومات، وهو ما جعل من تكنولوجيا المعلومات وسيلة مهمة في بيئة الأعمال الحديثة وأجبر المؤسسات على مواكبة هذا التقدم التقني الهائل إذا كان هدفها البقاء في بيئة المنافسة. وعلى غرار المؤسسات العالمية فإن المؤسسات الجزائرية كانت ملزمة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحادثة على المستوى العالمي من خلال تبنيها لتكنولوجيا المعلومات وإدراجها في جميع المجالات والعمل على تطوير استراتيجياتها لمواجهة المنافسة الشديدة في بيئتها ومواكبة تغيراتها.

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وأصبحت من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات، وذلك على أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات والفضائح المالية التي شهدتها العديد من اقتصاديات الدول والتي يرجع معظمها إلى الفساد الإداري والمالي والمحاسبي، واقتتار الإدارات إلى الممارسات السليمة وعدم الاهتمام بالسلوكيات الأخلاقية. وهذا ما ألزم بيئة الأعمال الجزائرية على ضمان توفير ممارسات إدارية سليمة لتسيير المؤسسات بهدف تحقيق مستويات أداء أفضل، فسعت إلى زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي ببذلها جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها رغبة منها في مساعدة المؤسسات ومنحها الفرصة للبقاء والاستقرار. وتعمل تكنولوجيا المعلومات على رفع وتحسين أداء المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر الحوكمة النظام الذي يسمح بتسيير المؤسسة والرقابة عليها من خلال الكشف والحد من التلاعب الإداري والفساد المالي وسوء الإدارة.

١. الإشكالية

تعد حوكمة المؤسسات نظاما يسمح بتوفير سلوكيات كالشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف، وتحديد المسؤوليات ومنع استغلال السلطات المتاحة ومحاسبة المسؤولين عن قراراتهم المتخذة، ورغم الدور المهم الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات في تحقيق نجاح المؤسسات وتحسين أدائها بما توفره من أجهزة وبرمجيات وقواعد بيانات وشبكات. غير أنه لا يوجد تصور واضح لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق خصائص حوكمة المؤسسات والتي تتمثل في الشفافية والمساءلة والمسؤولية، وعليه تم طرح الإشكالية بعد البحث في الدراسات السابقة واستخراج الثغرات وعليه كان السؤال العام كما يلي:

ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق حوكمة المؤسسات بالمركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بولاية المسيلة ؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح أسئلة فرعية تتمثل في:

- ❖ هل تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية بالمركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بولاية المسيلة ؟
- ❖ هل تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية بالمركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بولاية المسيلة ؟
- ❖ هل تسهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة بالمركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بولاية المسيلة ؟

٢. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تنطرق إلى موضوعين لا يمكن تجاهلهم في الوقت الراهن، لأنهما يرتبطان بنشاط المؤسسة واستمراريتها، في ظل التسارع الذي يشهده التطور التكنولوجي وما تمنحه تبني تكنولوجيا المعلومات للمؤسسة من جهة، وانتشار الفضائح والأزمات المالية نتيجة غياب الرقابة والالتزام الأخلاقي من جهة أخرى. فحوكمة المؤسسات تعتبر الأسلوب الإداري المفضل لتسيير المؤسسات وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من الدعائم الإستراتيجية لبقائها.

٣. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات لإثبات صحتها أو نفيها، والتعرف على دور تكنولوجيا المعلومات بالمركب، وتوضيح مفهوم حوكمة المؤسسات؛ كما تهدف إلى التعرف على أهمية الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومحاولة إبراز دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق خصائص حوكمة المؤسسات.

٤. فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية الأساسية للدراسات والتساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تسهم تكنولوجيا المعلومات بمركب مطاحن الحضنة بولاية المسيلة في تحقيق الشفافية بصفتها خاصية من خصائص حوكمة المؤسسات.
- ❖ تسهم تكنولوجيا المعلومات بمركب مطاحن الحضنة بولاية المسيلة في تحقيق المسؤولية بصفتها خاصية من خصائص حوكمة المؤسسات.
- ❖ تسهم تكنولوجيا المعلومات بمركب مطاحن الحضنة بولاية المسيلة في تحقيق المساءلة بصفتها خاصية من خصائص حوكمة المؤسسات.

٥. الدراسات السابقة

يوجد عديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالمفهومين الكميونيين للدراسة (تكنولوجيا المعلومات والحوكمة)، لكن أردنا أن نركز على الدراسات التي تبحث في العلاقة المباشرة بين المتغيرين المستقل والتابع، وكانت الدراسات كما يلي:

- دراسة (نازم محمود الملكاوي، ٢٠١٤)، جاءت بعنوان دور نظم المعلومات في إرساء وتعزيز الحوكمة دراسة في البنوك الأردنية، وهي عبارة عن مداخلة في المؤتمر الدولي المحكم المنعقد حول حوكمة الشركات عبر الثقافة والأخلاق- ما المتاح وما المتوقع، هدفت إلى التعرف على واقع نظم المعلومات في البنوك الأردنية، وكذلك معرفة آليات الحوكمة المطبقة في البنوك ومستوى تطبيقها، فضلا عن دور نظم المعلومات في تعزيز مفاهيم الحوكمة. وتمثل مجتمع الدراسة في مديري الإدارة العليا والإدارة الوسطى في البنوك العاملة في الأردن، أما حجم العينة قدر بـ ٨٢ فرد تم توزيع ٨٢ استبيان واسترجع ٧٠، وقد أظهرت النتائج أن هناك تأثير لنظم المعلومات على (العدالة وتعزيز المسؤولية والانضباط والاستقلالية وتعزيز الشفافية) كما يوجد علاقة وتأثير بين نظم المعلومات وأبعاد الحوكمة بشكل عام.
- وفي دراسة (بان قاسم جواد، ٢٠١٧) كان عنوانها دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، وهي عبارة عن مقال هدفت إلى تشخيص مدى توافر ركائز الحوكمة (المساءلة، المسؤولية، العدالة، الشفافية، الاستقلالية) في المؤسسة، ومعرفة مستوى استخدام التكنولوجيا المعلومات (قاعدة بيانات، برمجيات، شبكات) لتحقيق الحوكمة (المساءلة، المسؤولية، العدالة، الشفافية، الاستقلالية) في الهيئة العامة للضرائب. وتمثل مجتمع في العاملين في مجال التكنولوجيا من موظفي الهيئة العامة للضرائب ببغداد، أما العينة فتتكون من ١٠٠ فرد ووزعت عليها استبيان واسترجع منه ٧٠، وتوصلت الدراسة إلى نتائج هي أن استخدام قواعد البيانات والبرمجيات يوفر الدقة والسرعة في الحصول على المعلومات المطلوبة ويسهل الأعمال اليومية ويزيد من كفاءتها، كما تساعد البرمجيات في تحديد المسؤوليات والصلاحيات وتحديد التلاعبات، وأيضا تساهم الانترنت في التعرف على كافة القوانين التي تصدر من الجهات التشريعية.
- وفي دراسة (سلمان عبود زبار، ناجي صافي ناجي، ٢٠١٧)، وهي مقال علمي بعنوان تقييم تأثير كفاءة تكنولوجيا المعلومات في أبعاد الحوكمة دراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف التعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات في المصارف العراقية و مدى توافر أبعاد الحوكمة ومستوى تطبيقها، معرفة دور تكنولوجيا المعلومات (الأفراد، الرمجيات، الشبكات، قواعد البيانات) في تعزيز أبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (تخطيط الاتجاه الاستراتيجي، حيابة البنية التحتية، مستوى الأداء ومستوى الرقابة) في المصارف العراقية؛ وتمثل مجتمع الدراسة في مديري الإدارة العليا ورؤساء الأقسام ومستولي وحدات وموظفي المعلومات في المصارف

العراقية. في حين العينة تتكون من ٥٥ فردا، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن المصارف لها اهتمام كبير بتكنولوجيا المعلومات، ولها قدرة على تطبيق أبعاد الحوكمة، كما استفادت من كفاءة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز أبعاد الحوكمة.

وبالرغم من أن الدراسات سابقة الذكر أجمعت فيما بينها على وجود دور لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة وتعزيزها، وعليه فإن هذه الدراسة لن تخرج عن الإطار العام لهذه الإشكالية، لكن ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها هو أننا سندرس في بحثنا أهمية الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومحاولة إبراز دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق خصائص حوكمة المؤسسات لكون التعامل بالحوكمة يعتبر حديث في المؤسسات الجزائرية، وفيما يلي أهم النقاط التي تميز الدراسة الحالية:

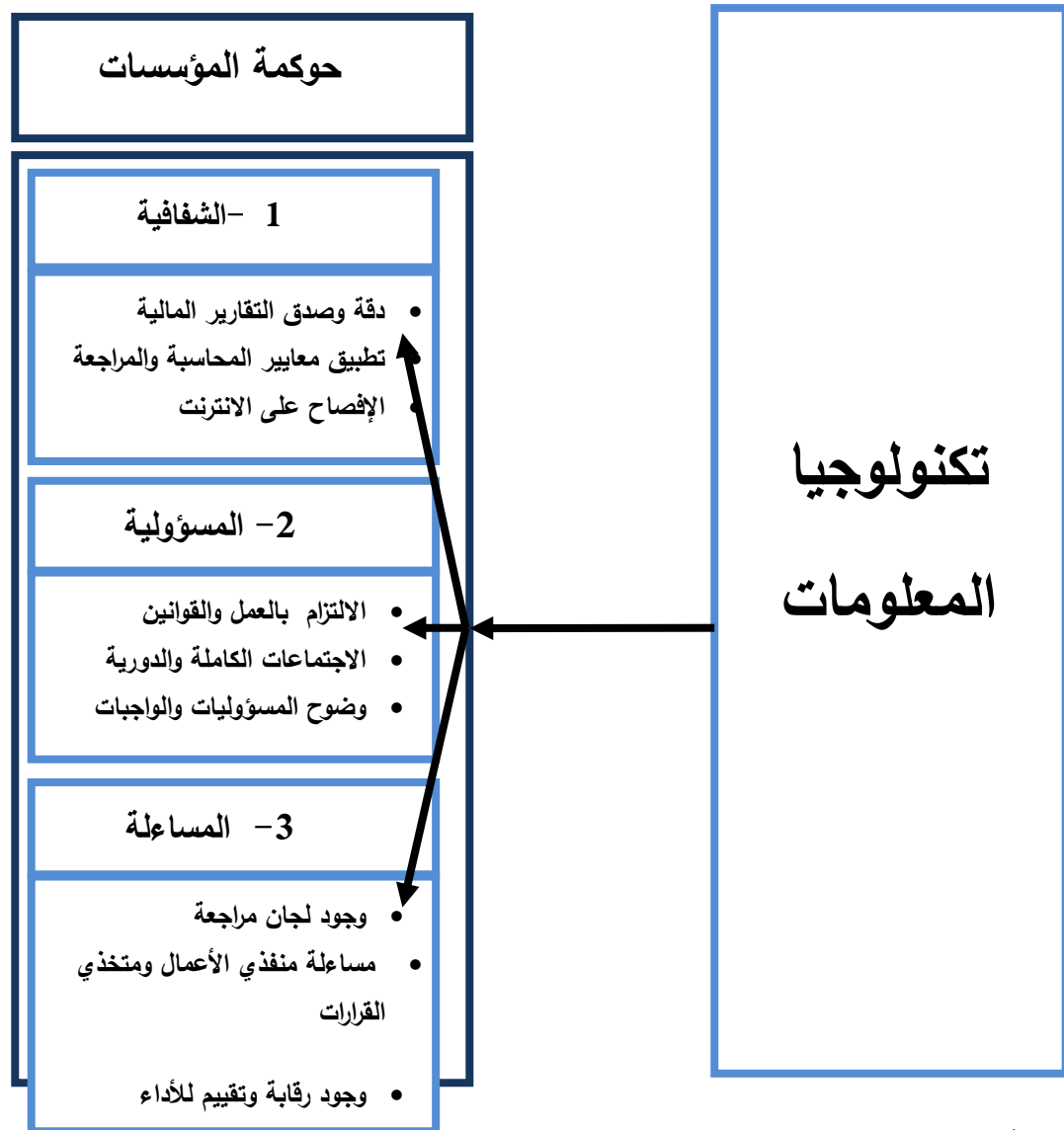
على الصعيد النظري: تتميز الدراسة الحالية بكونها تطرقت إلى مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات والحوكمة، والعلاقة التي تربط بين المفهومين الأساسيين لعنوان الدراسة.

على الصعيد المنهجي: اعتمدت هذه الدراسة على دراسة نوعية (كيفية) أولية استخدمت فيها لأول مرة برنامج تحليل كيفي (Nvivo) لتحليل المقابلات مع الخبراء ومعرفة أوجه التوافق والاختلاف بينهم.

على الصعيد الميداني: استهدفت هذه الدراسة المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بولاية المسيلة، فأردنا أن تكون هذه الدراسة الميدانية إضافة لمعرفة واقع ومساهمة التكنولوجيا المستخدمة في تحقيق خصائص الحوكمة مثل الشفافية والمسؤولية والمساءلة، خاصة وأن هذه المؤسسة بدأت تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تعزيز وتحقيق خصائص الحوكمة.

٦. أُمُودَج الدراسة

يتشكل نموذج الدراسة النظرية من بنيتين رئيسيتين هما: مفهوم (تكنولوجيا المعلومات) ومفهوم (حوكمة المؤسسات)، وتم تقسيم مفهوم (حوكمة المؤسسات) إلى ثلاث أبعاد فرعية (الشفافية، المسؤولية، المساءلة)؛ بهدف توضيح العلاقات بين مكوناته، واختبار الفرضيات، وبعد التعرض للدراسات السابقة وصياغة الفرضيات المرتبطة بالدراسة، تم الوصول لتمثيل البياني لنموذج الدراسة النظرية والممثل في الشكل التالي:



الشكل رقم (٠١): أ نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية

مصادر المتغير التابع والمستقل: (بان قاسم جواد، ٢٠١٧)، (سلمان عبود زبار، ناجي صافي ناجي، ٢٠١٧)، (لنازم محمود الملكاوي، ٢٠١٤)، (الحمدي أبو القاسم، ٢٠١٣).

أولاً: الجانب النظري

ماهية تكنولوجيا المعلومات

.٧

إن التسارع الحاصل في تكنولوجيا المعلومات جعل الأساليب التقليدية غير مجدية في توفير المعلومات لمتخذي القرارات، ما أجبر المنظمات على ضرورة تبني تكنولوجيا المعلومات للتعامل مع الكم الهائل من المعلومات، فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات أداة إستراتيجية لإدارة موارد المنظمات، تربطها بالموارد البشري و بالموارد، والزبائن، وبيئة الأعمال، وتعزز القيام بالمعاملات المختلفة بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

١,٧ مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعددت التعريفات التي تناولت تكنولوجيا المعلومات فتعرف بأنها: "الوسائل والطرق المبتكرة والحديثة والمتقدمة في معالجة البيانات؛ من حواسيب وشبكة معلومات واسعة النطاق للحصول على المعلومات وتخزينها ومعالجتها بسرعة فائقة وبأداء عال بغية تحقيق أهداف المؤسسة" (بروبة إلهام، ٢٠١٥، ص ١٠).

وتعرف بأنها "الأجهزة والمعدات والأساليب والوسائل التي استخدمها الإنسان و يمكن أن يستخدمها مستقبلا في الحصول على المعلومات الصوتية والمصورة، والرقمية، وكذلك معالجة تلك المعلومات من حيث تسجيلها وتنظيمها وترتيبها وتخزينها وحيازتها واسترجاعها وعرضها واستنساخها وبثها وتوصيلها في الوقت المناسب لطالبها" (الهزام محمد، ٢٠١٦، ص ٧٩).

وفي تعريف آخر هي: "تلك الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تساعد الإدارة على استخدام المعلومات؛ التي تدعم احتياجاتها في اتخاذ القرارات وللقيام بمختلف العمليات التشغيلية في المؤسسة؛ وتتضمن هذه التكنولوجيات البرامج الفنية والبرامج الجاهزة وقواعد البيانات وشبكات الربط بين العديد من الحواسيب عناصر أخرى ذات علاقة" (وصفي الكساسبة، ٢٠١١، ص ٣٥).

مما سبق يمكن أن نعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها مجموعة الأدوات والوسائل المستخدمة في الحصول على البيانات وتخزينها ومعالجتها بشكل دقيق وسريع، وتحويلها لمعلومات موثوق بها وبأقل جهد وتكلفة، وتوصيلها إلى المستخدمين والمسيرين، والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب بغية تحقيق أهداف المنظمة.

٢,٧ خصائص تكنولوجيا المعلومات

لتكنولوجيا المعلومات مجموعة من الخصائص تجعلها تتمتع بقدرات عالية وتأثيرات متزايدة في مختلف المجالات ومن أهمها (الهزام محمد، ٢٠١٦، ص ٨١):

- **التفاعلية:** تسمح لمستخدميها بتبادل الأدوار مما يخلق نوع من التفاعل بينهم وبين الأنشطة التي يؤديونها.
- **اللاتزامية:** استقبال المعلومات في أي وقت يناسب المستخدم .
- **اللامركزية:** تسمح هذه الخاصية باستقلالية تكنولوجيا المعلومات، فالانترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، ولا يمكن تعطيلها من أي جهة.
- **قابلية التواصل:** إمكانية الربط بين الأجهزة المختلفة، بغض النظر عن المنظمة أو البلد المنتج لها.
- **قابلية الحركة:** الاستفادة من خدماتها أثناء التنقل عن طريق وسائل كثيرة كالحاسوب المحمول.
- **قابلية التحويل:** إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل المعلومات المسموعة إلى معلومات مطبوعة.
- **تقليص الوقت:** ساهمت في رفع الثقل عن المهام وتقليصها، بالحصول على المعلومات في وقت قصير جدا ومعالجتها ونقلها، وإنجاز العمليات في الثانية الواحدة وبدقة متناهية.
- **تقليص المكان:** توفير وسائل تخزين تستوعب حجما هائلا من المعلومات، والتي يمكن الوصول إليها ببسر وسهولة.
- **المرونة:** تعدد استعمالاتها بتعدد الاحتياجات لها، فمثلا الحاسوب هو أداة لكتابة النصوص ومعالجتها والقيام بالعمليات المعقدة والاتصال من البعيد أو من القريب.

- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات لتشكيل شبكات الاتصال ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستخدمين والسماح بتبادلها مع باقي النشاطات.
- ٣.٧ العوامل التي أدت إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات
هناك ضغوط أجبرت المنظمات على زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات تتمثل في (بن جاب الله محمد ، ٢٠١٣، ص٢٤):
- وعي المستهلكين حيث أصبح المستهلك أكثر دراية بالمنتجات فهو يسعى لطلب الأفضل ومعرفة معلومات عن المنتجات التي يريدها، و تكنولوجيا المعلومات ساعدت المنظمات في إيصال المعلومات للمستهلك وبسرعة.
- العولمة الاقتصادية وما رافقها من كسرٍ للحواجز التقليدية بين الأسواق، ما زاد من أهمية تكنولوجيا المعلومات والتي أصبحت كمحرك لمنظمات الأعمال تجاه العولمة باستخدام تقنيات جديدة كالتجارة الالكترونية.
- الاستخدام المكثف للمعلومة في عمليات المنظمة والاعتماد على تقنيات أكثر تطوراً وأساليب عمل أشد تعقيداً، ما استدعى اللجوء إلى مهارات متخصصة لأجل تشغيل تلك التقنيات و إدارة هذه الأساليب.
- تعقد بيئات الأعمال و التغيرات السياسية والاقتصادية أدت إلى تغيرات في أنشطة وعمليات المنظمات مما دفعها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات؛ باعتبارها أداة داعمة في تحسين أداء هذه العمليات والأنشطة.

٨. ماهية الحوكمة

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشكلات التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري، وأكدت الدراسات على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة المؤسسات.

١.٨ أسباب نشأة الحوكمة

هناك جملة من الأسباب والتداعيات التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة المؤسسات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. الانهيارات المالية: خلال العقدين الماضيين وقعت العديد من الفضائح والانهيارات، مثل فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي، وأزمة بنوك المدخرات والقروض في الولايات المتحدة، والفجوة الكبيرة بين مرتبات و مكافآت المسؤولين التنفيذيين في المؤسسات وبين أداء تلك المؤسسات، والانهيارات التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧م، وأزمة الشركتين الأمريكيتين (ENRON) للطاقة و(WORLDCOM) للاتصالات عام ٢٠٠٢. وتعود معظم أسباب هذه الفضائح والانهيارات المالية إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة. ويرجع الفساد المحاسبي إلى دور مراقبي الحسابات و آثارهم السلبية على جودة المعلومات المحاسبية (غلاب فاتح، ٢٠١١، ص٦). وهو الأمر الذي أكد على ضرورة إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على مؤسسات المساهمة، لضمان تحقيق الأهداف الموضوعة والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لشؤون أعمال المؤسسات أو ما يطلق عليه بحوكمة المؤسسات التي وضعت على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية.

ب. **نظرية الوكالة:** في سنة 1932 أعد كل من (Berle et Means) (مصطفى يوسف كافي ، ٢٠١٨ ، ص٢٤) تقريراً يوضح أن كبر حجم المؤسسات يستدعي فصل الملكية عن الرقابة لصعوبة إدارتها من قبل ملاكها الأصليين، هذا الفصل خلق نوع من الصراع والتعارض بين مصالح المسيرين والمالكين.

فهذه النظرية تهدف إلى تجنب الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماماً مع مصالح الملاك ما أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح الملاك والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به المسيرين بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل المؤسسات.

ج. **العولمة:** يمتاز القرن الحالي بالعولمة التي حولت العالم إلى قرية صغيرة باستخدام وسائل الاتصال المتطورة، ما أدى بالعديد من الدول بالتحول للاقتصاد الحر و تحرير الأسواق المالية، وسعي المؤسسات لفتح أسواق جديدة و التوسع في مجال نشاطها، وهذا التوسع خلق فرص استثمارية جديدة انعكس على نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات. وكذلك مكنت الأفراد عموماً والمستثمرين خصوصاً من معرفة أحدث المستجدات العالمية في لحظتها، بالإضافة لحالات التكامل والاندماج التي تعيشها القارات وتسهيل حركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الحالة التنافسية التي فرضت على اقتصاديات دول العالم. هذا قد يتطلب وضع قواعد موحدة تحكم إدارة المؤسسات الاقتصادية تربط بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة.

٢,٨ مفهوم الحوكمة وأهميتها

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة (Kubernan) والتي تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراته، واستعمل مفهوم الحوكمة في اللغة اللاتينية بكلمة (Gubernare) بنفس المعنى، واستخدم في اللغة الفرنسية القديمة مصطلح (Gouvernance) كمرادف لمصطلح الحوكمة (Gouvernement) ، وفي اللغة الانجليزية تم طرح مصطلح (Governance) للدلالة على وسيلة إدارة أو حكم (غضبان حسام الدين، ٢٠١٥، ص١٥). وبعد العديد من المحاولات اتفق الباحثون والأكاديميون العرب على ترجمة محددة للمصطلح وتم اقتراح مصطلح حوكمة المؤسسات باعتباره الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الانجليزية (Corporate Governance).

ويعتبر الباحثان الأمريكيان (Means et Berle) (الحمدي أبو القاسم، ٢٠١٣، ص٤) من الأوائل الذين اهتموا بمفهوم الحوكمة سنة ١٩٣٢ من خلال تناولهما لموضوع فصل الملكية عن الإدارة وإلى إلزامية فرض الرقابة على تصرفات المسيرين وذلك لحماية حقوق صغار المساهمين؛ وتعددت التعاريف لمفهوم الحوكمة لتدخله في الكثير من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية؛ لذلك لا يوجد تعريف موحد له. تعرفها لجنة (Cadbury) (مصطفى يوسف كافي ، ٢٠١٨ ، ص٤٤) على أنها: "ذلك النظام الذي وفقاً له يتم تسيير ورقابة المؤسسة وتعتني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة تفادياً لكل الانحرافات الشخصية، وتقوم على ثلاثة ركائز وهي مجلس الإدارة، التدقيق وإدارة أعمال المؤسسة".

كما تعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) بأنها: "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء" (غلاب فاتح، ٢٠١١، ص٩).

يعرفها الكاتب (Gabrielle O'Donovan) بأنها: "السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع الموضوعية والمساءلة والنزاهة، فالإدارة السليمة للشركات تعتمد على التزام السوق الخارجية والتشريعات بالإضافة إلى ثقافة صحية تشمل ضمانات للسياسات والعمليات" (مصطفى يوسف، ٢٠١٦، ص ٣٠٢).

مما سبق يمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من النظم والسياسات التي تسمح بتوجيه وقيادة المؤسسة لإيجاد التوازن في السلطة و الرقابة على أعمالها ونشاطاتها من أجل تحقيق أهدافها، ومن جهة تعمل على تحديد الإطار الذي يحكم ويسير العلاقة بين كل الأطراف ذوي المصالح فيها وذلك بالالتزام بالشفافية والنزاهة والمساواة.

تكمن أهمية حوكمة المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية؛ من خلال ترسيخها لأسس وقواعد اقتصادية بالأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة؛ ويمكن تلخيص أهميتها في أنها تعمل على (غضبان حسام الدين، ٢٠١٥، ص ٦٦):

- تقليل المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري.
- ضمان رفع الأداء المالي وتخصيص أموال المؤسسة وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- توفير هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها.
- إيجاد المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولاً إلى قوائم مالية على أسس ومبادئ محاسبة عالية الجودة.
- إيجاد عملية تصويت نزيهة كما تضمن الإفصاح عن كل الحقائق.
- المساعدة في تجنب الانزلاق في المشاكل المالية والمحاسبية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسة.

٩. مبادئ الحوكمة

يقصد بالمبادئ مجموعة الأسس والممارسات التي يجب توافرها في المؤسسات لتعزيز ثقة المتعاملين معها و تظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالمؤسسة وتتمثل مبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) في (طارق عبد العال حماد ، ٢٠٠٥، ص ٣٩):

- أ. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: ضرورة وجود أسس تنظيمية تحكم جميع التعاملات مع الأطراف المرتبطة بها، وأن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- ب. حقوق المساهمين: تتحدد في العقد الأساسي وفي اللوائح الداخلية للمؤسسة وتعتبر هذه الحقوق أساسية للمساهمين وتشتمل على: تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على معلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على حصص من الأرباح.
- ج. المعاملة المتكافئة للمساهمين: يقصد بها المساواة في التعامل بين كل المساهمين وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية والاطلاع على كل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وتشمل: المعاملة المتكافئة للمساهمين من نفس الفئة.
- د. دور أصحاب المصالح: يقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين والموردين والعملاء.... إلخ، وينطوي دور أصحاب المصالح في الاعتراف بحقوقهم كما يريها القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة وتشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح وتشمل احترام حقوقهم و التعويض عن انتهاكها، وجود آليات لمشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، وضمان حصولهم على المعلومات المطلوبة.

هـ. الإفصاح والشفافية: ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المتعلقة بالمؤسسة كالوضع المالي والأداء والملكية، وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة وجميع القرارات وحتى عن الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة، وتوفير قنوات تمكن من الحصول على معلومات في الوقت المناسب، التعامل مع مدققين مستقلين لإجراء عملية التدقيق والمراجعة السنوية.

و. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية وضمن التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة وضمن مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه للمؤسسة وحملة الأسهم.

١٠. الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي (مصطفى يوسف، ٢٠١٦، ص ٣٠٢):

- **المساهمون:** يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
- **مجلس الإدارة:** يعتبر من أهم الأطراف المعنية بحوكمة المؤسسات حيث أنه يعد وسيلة أساسية في عملية الرقابة كما انه يمثل نقطة التقاطع بين المديرين والمساهمين وهو يمثل المساهمين. و يقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة بالإضافة إلى الرقابة على أداءهم كما يقومون برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- **الإدارة:** هي المسؤولة عن الإدارة اليومية والفعالية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
- **أصحاب المصالح:** هم الأفراد والدوائر التي تساهم طوعا أو كرها في الأنشطة والقدرات التي تمكن المؤسسة من خلق ثروتها وبالتالي يكونون مستفيدين محتملين و/أو حاملي خطر، ويقصد بهم كل طرف يؤثر ويتأثر بنشاط المؤسسة. وينتمي لأصحاب المصالح كل من: العاملون، الموردون، المستهلكون، المقرضون، الحكومة ومختلف جماعات الضغط كجمعيات حماية البيئة.

١١. خصائص الحوكمة

- تتمثل خصائص حوكمة المؤسسات في (بلهادر رحمة، السعدي عياد، ٢٠١٣، ص ٦٥٢):
- الانضباط:** أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، وهذا الانضباط يتحقق من خلال بيانات واضحة للجمهور والتي تتمثل في ما يلي:
- وجود الحافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر أعلى للسهم.
 - الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح.
 - التقدير السليم لحقوق الملكية و تكلفة رأس المال.
 - استخدام الديون في مشروعات هادفة.
 - إقرار نتيجة الحوكمة في التقرير السنوي.
- الشفافية:** يقصد بها تزويد كافة المساهمين والعاملين ممن يعينهم الأمر بالمعلومات الوافية والكافية ليتاح لهم فهم وضعية معينة بشكل كامل وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة، تظهر الشفافية حقيقة الأوضاع المالية وغيرها في المؤسسة بالشكل الذي يجعل الأطراف المتعاملين معها والذين تربطهم بها مصالح مباشرة أو غير مباشرة قادرين على معرفة حقيقة ما يحدث فيها، وهذه الشفافية يمكن أن تتحقق من خلال:

- الدقة والصدق عند تقديم المعلومات والإفصاح عن الأهداف المالية.
 - نشر التقارير والمعلومات في موعدها وإيصالها في وقتها للجهات المعنية.
 - الإفصاح العادل عن النتائج الختامية.
 - تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة.
 - الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة.
 - توفير إمكانية وصول المعلومات إلى الإدارة العليا وإلى المستثمرين.
 - تحديث المعلومات على شبكة الإنترنت.
- الاستقلالية: يقصد بها عدم وجود تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل، وهذه الاستقلالية تتحقق من خلال النقاط التالية:
- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا.
 - وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.
 - وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
 - وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل.
 - وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالمؤسسة.
- المساءلة: يقصد بالمساءلة محاسبة المرؤوس عن النتائج التي حققها من خلال أدائه لمهامه الوظيفية، والمساءلة تتم عندما يكون هنالك علاقات بين مواقع متفاوتة في المستويات الإدارية، حيث يكون أحد الأفراد أو المستويات مسؤولاً أمام مستوى إداري آخر عن تصرفاته وأدائه للمهام. والمساءلة قاعدة تقضي بمحاسبة المسؤولين ومنفذو الأعمال ومتخذي القرارات في المؤسسات لتبعات أعمالهم ونتائج قراراتهم أي تحمل الجهات المعنية في المؤسسات نتائج الأعمال الموكلة لهم، وتتحقق المساءلة من خلال ما يلي:
- ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية.
 - التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم.
 - التحقيق الفوري حال إساءة الإدارة العليا.
- المسؤولية: يقصد بالمسؤولية تعهد أو التزام الفرد بإنجاز واجبات محددة، أي تحلي كل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وحتى الموظفين بالمؤسسة بالمسؤولية؛ وذلك وفق مهامهم ووظائفهم الموكلة لهم، وتتمثل في توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ومحاسبة المسؤولين ومتخذي القرارات عن مسؤولياتهم، إن وجود ووضوح المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة يتحقق من خلال ما يلي:
- عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي.
 - وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين.
 - الاجتماعات الكاملة والدورية لمجلس الإدارة.
 - قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بالمراجعة الفعالة.
 - وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله.

- وجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية.
- العدالة: وهي المعاملة المتوازنة لكافة الجهات مع وجوب احترام حقوقهم، تسمح بتوفير بيئة لأداء الأعمال اليومية بكفاءة عالية وذلك يعزز سلوك الصحيح والقويم للعاملين والمسؤولين في المؤسسة وفي التعامل مع الوظائف الموكلة لهم، ويمكن أن يتحقق من خلال:
- المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية.
- حماية حقوق المساهمين وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم.
- حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة.
- سهولة طرق الإدلاء بالأصوات.
- إيداع الأسهم بشكل عادي لجميع المساهمين.
- إعطاء الأولوية للعلاقات مع المستثمرين.
- المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة.
- المسؤولية الاجتماعية: وهي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد، وهذا يتحقق من خلال النقاط التالية:
- وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي.
- وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة.
- وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.

١٢. تكنولوجيا المعلومات والحوكمة في المؤسسات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات اليوم تأثيرا كبيرا على إستراتيجية المؤسسة من خلال ما توفره من دعم لتحقيق أهداف المؤسسة وتأثيرها في اتخاذ القرارات و توفيرها لمعلومات محاسبية و مالية ورقابية بالشكل الذي يلبي أغراض أصحاب المصالح، ويمكن أن نوضح دور وعلاقة تكنولوجيا المعلومات بالحوكمة في العناصر التالية:

أ. حوكمة تكنولوجيا المعلومات

إن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليست نظاما مستقلا بذاته في المؤسسات، بل هو نظام فرعى أو عنصر مكمل لحوكمة المؤسسات ككل، لها أهمية كبيرة وتطبق في أغلب المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية، حيث تساهم في إيجاد أسواق مالية ذات كفاءة وقدرة تنافسية وتمتاز بالشفافية والنزاهة في التقرير عن المعلومات المحاسبية.

عرف معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITGI) حوكمة تكنولوجيا المعلومات بأنها: "مسئولية مجلس الإدارة والمشرفين والمديرين التنفيذيين، وهي جزء متكامل من حوكمة المؤسسة، وتتكون من الهياكل والعمليات التنظيمية والقيادية التي تضمن استدامة وتعزيز تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة لأهداف واستراتيجيات المؤسسة" (فايزة جيجخ، سميرة فرحات، ٢٠١٦، ص١١٧).

ب. دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسه على إتخاذ القرارات

إن المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات تظهر أثرها الواضح على المعلومات المحاسبية في مجالات الفاعلية والكفاءة مما ينعكس إيجابيا في النتيجة على اتخاذ القرارات، فقد وفرت تكنولوجيا المعلومات الكثير من الوقت والجهد على مستخدميها في جمع وتصنيف المعلومات والإفصاح عنها بالشكل الملائم و في الوقت المناسب (صفاء احمد محمد العاني، سليمان حسين محمد، ٢٠١٣، ص٣٦٨).

إذ تسمح الأنظمة الالكترونية بتشغيل البيانات المحاسبية بطريقة مرنة وقادرة على إنتاج معلومات متعددة من حيث الكمية والنوعية في ظل البدائل المطلوبة بأسرع وقت ممكن وبأعلى درجة من الدقة فالسيطرة على حجم البيانات في قاعدة البيانات وإمكانية استرجاعها في فترة زمنية تتلاءم مع احتياجات متخذي القرارات.

ج. دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة

إن تكنولوجيا المعلومات توفر معلومات مالية ورقابية بالشكل الذي يلبي أغراض أصحاب المصالح (ارشاد مي رشيد، ٢٠١٥، ص ٢٢٣)، ويرجع استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال الرقابة وتطوير أساليبها باستخدام الأساليب الالكترونية، وذلك لكون الأساليب التقليدية لم تصبح مناسبة في مجال تحليل وحفظ واسترجاع البيانات والمعلومات التي تمثل حجم كبير من الأعمال، كما أنها لم تتمكن من استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية والهندسية في مجال تحليل البيانات وهناك حاجة إلى دقة وأمانة وموضوعية المعلومات التي تستخدم في عملية الرقابة

د. الإفصاح الالكتروني

في ظل التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإفصاح المالي عن القوائم المالية من خلال شبكة الانترنت أو ما يسمى الإفصاح الالكتروني، بدأت العديد من المؤسسات في العالم بالإفصاح عن معلوماتها المالية على شبكة الانترنت؛ ويقصد بالإفصاح الالكتروني (مثنال حمود سالم، ٢٠١١، ص ١٩) للتقارير والقوائم المالية؛ هو قيام الوحدة الاقتصادية بإنشاء مواقع على الشبكات الدولية بهدف تحقيق نشر سريع وفوري للمعلومات المالية وغير المالية.

هـ. دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر

تبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات عبر الأنظمة المعلوماتية التي تعمل عبر شقين: قواعد بيانات لجمع وتخزين المعلومات، وأخرى لتحليل ونشر تلك المعلومات، الأمر الذي يمكن من ترتيب المخاطر، توضيح بؤر تأثيرها وتقييم أنظمة المراقبة وقدرتها على مجابهة هذه المخاطر.

ثانيا: الجانب الميداني

١٣. منهج الدراسة

تم الاعتماد على الدراسة الكيفية لأنها ضرورية للفهم الجيد لمشكلة الدراسة ولمعرفة عواملها خاصة وأن فهم العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وحوكمة المؤسسات يقتصر على أفراد مختصين في المؤسسة، ومنه حجم العينة يكون صغير، فضلا على أننا نريد فهم معمق لموضوع الدراسة في المؤسسة الجزائرية، والذي يعتبر مفهوم الحوكمة حديث بالنسبة لإدارة المؤسسات الجزائرية. تعتبر دراستنا دراسة كيفية أولية وضرورية للفهم الجيد لمشكلة الدراسة ولمعرفة عواملها، فهي ذات طبيعة استكشافية تستخدم المقابلة الحرة ونصف الموجهة، والتي تتم وجه لوجه مع الأفراد، فالمعلومات التي تقدمها دراستنا من خلال مقابلة الخبراء وأصحاب القرار وتحليل البيانات الأولية تساعد الباحث على فهم المشكلة.

١٤. المجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بالمسيلة لأن مجال نشاطه يعتبر من أهم المجالات في نشاط البيئة الاقتصادية الجزائرية وهو تحويل القمح الذي يعتبر مادة أساسية للفرد الجزائري كما أنه من بين الرواد في مجاله. تستهدف هذه الدراسة القيام بدراسة كيفية أولية مع مجموعة من رؤساء المصالح في المركب كما أنه تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية، إذ تم استهداف سبع مسؤولين الذين لهم علاقة بالمعلومات المحاسبية والتقارير المالية، ونظرا لصعوبة الوصول للمستهدفين والتواصل معهم، فقد تم استجواب أربعة منهم. والجدول التالي يبين المستهدفين من العينة والمستجوبين منها:

الجدول رقم (٠١): عدد العينة المستجوبة

المصلحة المعنية	المستهدفين	عدد المستجوبين
الإدارة العامة للمركب	المدير العام	/
مديرية الاستغلال	مدير مديرية الاستغلال	/
مصلحة التدقيق الداخلي	المدقق الداخلي	/
مديرية الإدارة والمالية	مدير الإدارة والمالية رئيس مصلحة المحاسبة والمالية رئيس مصلحة الإعلام الآلي	٣
مصلحة النوعية والكيفية	مراقب التسيير	١
المجموع	٧	٤

المصدر: إعداد الباحث

١٥. أدوات الدراسة

تم استخدام أداة المقابلة بنوعيتها الحرة ونصف الموجهة حيث اعتمدنا في البداية على المقابلة الحرة بتوجيه أسئلة مفتوحة على الخبراء وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها من أجل إعداد دليل المقابلة نصف الموجهة الذي نستخدمه للإجابة عن فرضيات الدراسة، حيث يحتوي على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات.

١٥،١ تصميم دليل المقابلة

إن دليل المقابلة هو الأداة التي تركز عليها مقابلة البحث، يتضمن كل الأسئلة التي سيتم طرحها على الشخص المستجوب، و تحتوي الأسئلة على كل ما نريد معرفته لتحديد مشكلة البحث. في بداية التصميم تم إدراج وكتابة تقديم المقابلة والذي يحتوي على تاريخ وساعة المقابلة، اليوم والمكان، المنصب والخبرة وعدد المرؤوسين ويعمل تحت وصاية، ثم تخصيص إطار للتعريف بموضوع البحث والهدف من المقابلة. كما قسمت المقابلة إلى محورين تماشيا مع مشكلة البحث وحتى يكون هناك ربط بين ما هو نظري و ما هو تطبيقي، ويندرج تحت كل محور مجموعة من الأسئلة، والجدول التالي يوضح كيفية تصميم دليل المقابلة.

الجدول رقم (٠٢): تصميم دليل المقابلة

الأبعاد	المتغيرات	المؤشرات	المراجع	عدد لاسئلة
واقع الحوكمة في المركب	الشفافية	إعداد التقارير بصفة دورية، مصداقية ووضوح المعلومات المحاسبية والتقارير المالية، الحصول على المعلومات، إيصال المعلومات للأطراف المعنية في الوقت المناسب.	دراسة(بان قاسم جواد) ٢٠١٧، دراسة(سلمان عيود زبار، ناجي صافي) ٢٠١٧، دراسة (نازم محمود الملكاوي) ٢٠١٤، دراسة (سعود وسيلة) ٢٠١٦، الجانب النظري للدراسة.	١ من ٤ إلى
	المسؤولية	التزام الموظفين بأداء مهامهم، وضوح المسؤوليات والواجبات، الالتزام بعرض القوانين بوضوح، وجود رقابة للأداء.	نفس الدراسات السابقة.	٥ من ٦ إلى
	المساءلة	معالجة الأخطاء والانحرافات وجود متابعة في حال خرق القوانين وجود تقييم لنتائج القرارات المتخذة.	نفس الدراسات السابقة.	٧ من ١٠ إلى
دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية	دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية	سرعة الحصول على المعلومات، إعداد التقارير بدقة و في وقتها، إيصال المعلومات للجهات المعنية عند طلبها، كشف الأخطاء وسرعة تصحيحها، الإفصاح على الانترنت	نفس الدراسات السابقة.	١١ إلى ١٤
	دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية	التعرف على كافة القوانين والتشريعات من خلال شبكة الانترنت، تحديد المسؤول عن إدخال المعلومات وتحديثها من خلال توفير قاعدة بيانات، التزام الموظفين بمهامهم	نفس الدراسات السابقة.	١٥ من ١٨ إلى
	دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة	معرفة مصدر الانحراف والخطأ، مراقبة الموظف وفقا لما أنجزه، سهولة المقارنة بين النتائج المحصل عليها وما خطط له والنتائج السابقة	نفس الدراسات السابقة.	١٩ من ٢١ إلى

المصدر : من إعداد الباحث

٢,١٥ مناخ سير المقابلة

تم إعداد هذا الجدول لإظهار مناخ وعناصر وطريقة سير المقابلة حيث يحتوي على التعريف بالمستجوب من حيث خبرته ومكان عمله ومنصبه، تاريخ ومدة المقابلة وطريقة إجراء المقابلة.

الجدول رقم (٠٣): مناخ سير المقابلة

المستجوب	تاريخ ومدة المقابلة وطبيعة التسجيل	ظروف إجراء المقابلة
نائب مدير الإدارة والمالية. السن: ٤٠ سنة. الخبرة: ١١ سنة. المنصب: نائب مدير الإدارة والمالية. عدد المرؤوسين: ٦ . يعمل تحت وصاية: مدير الإدارة والمالية.	تاريخ المقابلة: يوم ٢٠١٧/٠٤/١٨. على الساعة: ١١:٣٠ إلى ١١:٣٠. مدة المقابلة: ساعة ٣٠ د. كتابة الأجوبة مباشرة .	مكان إجراء المقابلة: مكتب المعني. إعطاء المستجوب نسخة عن الأسئلة. شرح موضوع والغرض من المقابلة .
مراقب التسيير السن: ٢٩ سنة. الخبرة: ٧ سنوات. المنصب: رئيس مصلحة النوعية. عدد المرؤوسين: // يعمل تحت وصاية: المدير العام للمركب .	تاريخ المقابلة: يوم ٢٠١٧/٠٤/٣٠ على الساعة: ١٤:١٥ إلى ١٥:٣٠. مدة المقابلة: ساعة ١٥ د. كتابة الأجوبة مباشرة.	//
مدير الإدارة والمالية. السن: ٥٢ سنة . الخبرة ٢٤ سنة. المنصب: مدير الإدارة والمالية . عدد المرؤوسين: المرؤوسين المباشرين ٣٦ يعمل تحت وصاية: المدير العام للمركب.	تاريخ المقابلة: يوم ٢٠١٧/٠٥/٠٦ على الساعة: ١٤:٠٠ إلى ١٥:٣٠ مدة المقابلة: ساعة ونصف. كتابة الأجوبة مباشرة .	//

المصدر : من إعداد الباحث

١٦. اختبار فرضيات الدراسة

للتعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق حوكمة المؤسسات في المركب تمت صياغة الفرضيات على الشكل التالي:
١,١٦ الفرضية الأولى: تسهم تكنولوجيا المعلومات بمركب مطاحن الحضنة في تحقيق الشفافية بصفاتها خاصة من خصائص حوكمة المؤسسات.
ولاختبارها تم الاعتماد على نتائج مقاربات برنامج التحليل (Nvivo) ويمكن شرحها ومناقشتها من خلال المقاربات التالية:

أ. نسبة التغطية لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية: تعبر عن نسبة التحدث عن دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية من طرف كل خبير، وتظهر نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٤): نسبة التغطية لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية

المصدر	نسبة التغطية
مدير الإدارة والمالية	16.20%
مراقب التسيير	14.73%
نائب مدير الإدارة و المالية	15.75%
المعدل	15.56%

المصدر: مخرجات برنامج (Nvivo)

ومن الجدول أعلاه يتبين أن نسبة التغطية متقاربة بين المستجوبين الثلاثة وهذا راجع لواقع استخدامهم لبرامج ونظام المعلومات المحاسبي وحواسيب لإنجاز مهامهم اليومية بسرعة وبدقة، واستخدامهم لبرامج تساعدهم في كشف الأخطاء واعتمادهم على الشبكة الداخلية و قاعدة البيانات للوصول للمعلومات بسرعة. فإن كل موظف له علاقة بإعداد التقارير المالية يتوفر على حاسوب وهو المخول الوحيد بتشغيله وهو المسؤول عن إدخال المعلومات المحاسبية حسب مهمته؛ وقد ساعدت الحواسيب و نظام المعلومات المحاسبي (DLG) في المؤسسة محل الدراسة في سرعة إدخال المعلومات المحاسبية وتخزينها في قاعدة البيانات والتي بدورها سهلت الوصول للمعلومات وقللت من وقت إنجاز التقارير المالية.

ب. معامل الارتباط لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية:

الجدول التالي يوضح معامل الارتباط بين إجابات المستجوبين لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية

الجدول رقم (٥٠): معامل الارتباط لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية

المصدر (أ)	المصدر (ب)	معامل الارتباط Pearson
الشفافية: نائب مدير الإدارة والمالية	الشفافية: مدير الإدارة والمالية	0.640111
الشفافية: نائب مدير الإدارة والمالية	الشفافية: مراقب التسيير	0.240671
الشفافية: مراقب التسيير	الشفافية: مدير الإدارة والمالية	0.153532
معامل الارتباط Pearson الكلي		0.3447

المصدر: مخرجات برنامج (Nvivo)

والملاحظ من الجدول أنه هناك توافق نصي كبير بين مدير الإدارة والمالية ونائبه وهذا نظرا لاستخدامهما لنفس البرامج ونظام المعلومات المحاسبي ونفس قاعدة البيانات في إنجاز مهامهما. وجاء معامل الارتباط ضعيف بين كل من مدير الإدارة والمالية و مراقب التسيير من جهة، وبين نائب الإدارة والمالية و مراقب التسيير من جهة ثانية، نظرا لاستخدام مراقب التسيير برنامجا خاصا بلوحة القيادة الموجود على شبكة الاكسترنات للمؤسسة الأم بالعاصمة. لكن كل الخبراء أكدوا على مساهمة تكنولوجيا المعلومات في سرعة الوصول للمعلومات المطلوبة في وقتها وقللت من الأخطاء وكذلك زادت في ثقة التقارير المنجزة.

ج. تحقق الفرضية الأولى

الجدول رقم (٥٦): اختبار الفرضية الأولى (الشفافية)

الفرضية	العبارات الدالة عن لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية	درجة التحقق
تساهم تكنولوجيا المعلومات بمطاحن الحضنة في تحقيق الشفافية بصفتها ركيزة من ركائز حوكمة المؤسسات	● معدل معامل الارتباط بين جميع الخبراء : 0.34 ● معدل نسبة التغطية للخبراء : 15.56% ● يتوفر كل الموظف له علاقة بالتقارير المالية على تكنولوجيا المعلومات	جيد
التعليق:	● سهلت الوصول للمعلومة	
كانت إجابات المستجوبين مطابقة نسبيا للجانب النظري كتوفير الوقت للوصول للمعلومات واعتماد نظام معلومات، وزيادة دقة التقارير المالية	● قللت من وقت انجاز التقارير زادت في دقتها ● ساهمت في معرفة مصدر الأخطاء ● عدم توفر موقع الكتروني لنشر المعلومات	

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول الذي يتعلق بتحقيق الفرضية الأولى، فإن الفرضية قد تحققت بدرجة جيد والتي كانت تتمحور حول مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الشفافية، وذلك من خلال اعتماد المركب على نظام معلومات محاسبي يعمل حسب نظام ال(scf) والذي وفر الدقة والصدق في التقارير المالية، ويتم إعدادها بصفة شهرية ونصف سنوية وسنوية، كما أنه لا توجد صعوبات في الحصول عن المعلومات عند إعدادها، وتمتاز هذه التقارير بالمصداقية والوضوح وبقابلية المقارنة..

كما ساهم في كشف الأخطاء، كما سمحت قاعدة البيانات الموجودة بتوفير الوقت للحصول على المعلومات وسمحت الشبكة الداخلية في سرعة تشارك المعلومات، وبالإضافة لما سبق لا يتوفر المركب على موقع الكتروني يسمح له بنشر المعلومات و يسهل وصول الزبائن للمعلومات والتواصل مع المركب.

٢,١٦ الفرضية الثانية: تسهم تكنولوجيا المعلومات بمركب مطاحن الحضنة في تحقيق المسؤولية بصفتها خاصية من خصائص حوكمة المؤسسات.

ونتائج اختبار الفرضية الثانية حسب برنامج التحليل الكيفي كانت كمايلي:

أ. نسبة التغطية لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية

تعبر عن نسبة التحدث عن دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية وتظهر نتائجها في الجدول التالي :

الجدول رقم (٠٧): نسبة التغطية لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية

المصدر	نسبة التغطية
مدير الإدارة و المالية	14.63%
مراقب التسيير	6.53%
نائب مدير الإدارة و المالية	13.07%
المعدل	11.41%

المصدر: مخرجات برنامج (Nvivo)

ومن الجدول أعلاه يتبين أن النسبة التغطية بين المستجوبين الثلاثة جاءت متفاوتة، حيث أن النسبة الأكبر لمدير الإدارة والمالية يليه نائبه باعتبارهما مسؤولين عن إعداد التقارير المالية واستخدامهما لنظام المعلومات المحاسبي الذي سمح بتقسيم المهام على الموظفين وسهل من الرقابة على أداءهم، وإلزامهم بأداء مهامهم في الوقت المحدد، كما ساهم في تحديد المسؤول عن الأخطاء والانحرافات.

ب. معامل الارتباط لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية

الجدول التالي يوضح معاملات التشابه النصي بين المستجوبين لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية

الجدول رقم (٠٨): معامل الارتباط لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية

المصدر(أ)	المصدر(ب)	معامل الارتباط Pearson
المسؤولية/نائب مدير الإدارة والمالية	المسؤولية/مدير الإدارة والمالية	0.2553
المسؤولية/نائب مدير الإدارة والمالية	المسؤولية/مراقب التسيير	0.1266
المسؤولية/مراقب التسيير	المسؤولية/مدير الإدارة والمالية	0.0201
معامل الارتباط Pearson الكلي		0.13403

المصدر: مخرجات برنامج (Nvivo)

الملاحظ من الجدول أنه هناك توافق بين مدير الإدارة والمالية ونائب مدير الإدارة والمالية، وهذا نظرا لأن كلاهما أكد على مساهمة تكنولوجيا المعلومات في التأكد من التزام الموظفين بإعداد التقارير من خلال تقسيم المهام عليهم، مما سهل إنجازها و سهلت تكنولوجيا المعلومات من معرفة مصدر الانحراف والخطأ والسرعة في التصحيح، وعن مراقب التسيير فإن تكنولوجيا المعلومات ساهمت في التقليل من صعوبات الوظيفة وذلك من خلال تسهيل المهام والتوفير في الوقت مما جعل إنجازها يتم بالشكل المطلوب وفي الوقت المحدد.

ج. تحقق الفرضية الثانية

الجدول رقم (٠٩): اختبار الفرضية الثانية (المسؤولية)

الفرضية	العبارات الدالة عن دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية	درجة التحقق
تساهم تكنولوجيا المعلومات بمطاحن الحضنة في تحقيق المسؤولية بصفتها ركيزة من ركائز حوكمة المؤسسات	● معدل معامل الارتباط بين جميع الخبراء: ٠,١٣٤ ● معدل نسبة التغطية للخبراء: 11.41% ● سمحت بتحديد دور ومهمة كل موظف. ● قللت من روتين العمل مما جعل الموظف يلتزم بأداء مهامه.	مقبول
كانت إجابات المستجوبين مختلفة نسبيا مع الجانب النظري : عدم وجود اجتماعات دورية باستخدام تكنولوجيا المعلومات. عدم توفر موقع لنشر القوانين	● عدم وجود اجتماعات دورية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، لكن يستخدم البريد الالكتروني في عملية الاتصال ● لا تساهم تكنولوجيا المعلومات في نشر القوانين	

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول الذي يتعلق بتحقيق الفرضية الثانية فإن الفرضية قد تحققت بدرجة مقبول والتي كانت تتمحور حول مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية.

ويمكن تفسير درجة التحقق المقبولة نظرا لضعف معامل الارتباط والسبب راجع أن كل خبير أعطى تفسيراً من وجهة نظره في مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المسؤولية، إلا أن كل الخبراء أكدوا من خلال تحليل محتوى المقابلات بأن تكنولوجيا المعلومات تساهم في الرقابة على التزام الموظفين بأداء وظائفهم وحددت المسؤول عن الأخطاء؛ وكان اتفاق الخبراء على عدم مساهمة تكنولوجيا المعلومات في نشر القوانين أو في عقد الاجتماعات لعدم توفر الانترنت على مستوى الكلي للمركب بالإضافة لعدم وجود موقع الكتروني على الانترنت يسمح بنشر المعلومات والقوانين.

٣,١٦ الفرضية الثالثة: تساهم تكنولوجيا المعلومات بمركب مطاحن الحضنة في تحقيق المساءلة بصفتها خاصية من خصائص حوكمة المؤسسات أ. نسبة التغطية لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة: تعبر عن نسبة التحدث عن دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة وتظهر نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠): نسبة التغطية للمساءلة

المصدر	نسبة التغطية
مدير الإدارة المالية	23.22%
مراقب التسيير	9.93%
نائب مدير الإدارة المالية	20.79%
المعدل	17.98%

المصدر: مخرجات برنامج (Nvivo)

ومن الجدول أعلاه يتبين أن نسبة التغطية الأولى للمستجوبين كانت لمدير الإدارة والمالية وهذا راجع بأنه مسؤول عن رقابة أداء الموظفين أكثر من ٣٦ موظف ومسؤول عن تقييم النتائج المحصل عليها فقد سهلت تكنولوجيا المعلومات من الرقابة، وكذلك تقييم النتائج وكشف الانحرافات، ونفس الأمر لنائب مدير الإدارة والمالية لإشرافه على ٦ عاملين. حيث اتفق مدير الإدارة والمالية مع نائبه على وجود رقابة على حضور المسؤولين والموظفين من خلال أجهزة التأشير للدخول والخروج التي سمحت بتفعيل الرقابة وعلى التزام وانضباط الموظفين بأوقات العمل. وعلى حسب مدير الإدارة والمالية يوجد رقابة على التقارير المالية من خلال قياسي بمراجعتها أولاً.

ب. معامل الارتباط لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة

الجدول التالي يوضح معاملات التشابه النصي بين المستجوبين لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة

الجدول رقم (١١): معامل الارتباط لدور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة.

المصدر (أ)	المصدر (ب)	معامل الارتباط Pearson
المساءلة/نائب مدير الإدارة والمالية	المساءلة/مدير الإدارة والمالية	0.500466
المساءلة/نائب مدير الإدارة والمالية	المساءلة/مراقب التسيير	0.473784
المساءلة/مراقب التسيير	المساءلة/مدير الإدارة والمالية	0.274838
معامل الارتباط Pearson الكلي		0.41636267

المصدر: مخرجات برنامج (Nvivo)

والملاحظ من الجدول أنه هناك توافق نصي بين الخبراء فيما يتعلق بالمساءلة فقد أكدوا جميعاً على أن تكنولوجيا المعلومات ساهمت في الرقابة على العاملين في إنجاز ما طلب منهم ولأنها سرعت في عملية إعداد التقارير المالية والتي على أساسها سيتخذ القرارات، وكذلك سهلت من عملية المقارنة بين النتائج المحصل عليها وبين النتائج السابقة، أيضاً سهلت من تدارك الأخطاء ومعرفة مواقع الانحرافات هذا يعني تسهيل عملية الرقابة؛ وهذا ما جعل لها تأثير كبير على اتخاذ القرار.

ج. تحقق الفرضية الثالثة

الجدول رقم (١٢): اختبار الفرضية الثالثة (المساءلة)

الفرضية	العبارات الدالة عن دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة	درجة التحقق
تساهم تكنولوجيا المعلومات بمطاحن الحضنة في تحقيق المساءلة بصفتها ركيزة من ركائز حوكمة المؤسسات	• معدل معامل الارتباط بين جميع الخبراء: 0.42 • معدل نسبة التغطية للخبراء 23.28% ساهمت في تدارك الأخطاء ومعرفة الانحرافات وسهلت من عملية المقارنة بين النتائج المحصل عليها.	جيد
التعليق : كانت إجابات المستجوبين مطابقة نسبياً للجانب النظري كالرقابة على التقارير وتقييم النتائج	• وفرت المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة. • ساهمت في تفعيل الرقابة • لها تأثير كبير في تقييم النتائج • لها تأثير كبير على اتخاذ القرار	

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول الذي يتعلق بتحقيق الفرضية الثالثة فإن الفرضية قد تحققت بدرجة جيد والتي كانت تتمحور حول مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المساءلة، وذلك من خلال اعتماد المركب على نظام معلومات محاسبي الذي سمح بالرقابة على التقارير المالية وكشف الأخطاء، وأن تكنولوجيا المعلومات ساهمت في الرقابة على العاملين، وفي تقييم النتائج المحصل عليها وتحليلها وهو ما ساهم في تفعيل اتخاذ القرارات ، كما أصبحت عملية اتخاذ القرارات تعتمد بشكل كبير على مخرجات النظام المعلومات المحاسبي والمعلومات المعالجة حاسوبيا.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق حوكمة المؤسسات، وذلك من خلال خصائص الحوكمة والتي تتمثل في الشفافية والمسؤولية والمساءلة. فبعد التطرق في الجانب النظري لأهم المفاهيم الأساسية والمرتبطة بكل من تكنولوجيا المعلومات والتي تعمل على معالجة البيانات والمعلومات للحصول على معلومات موثوقة وذات مصداقية وتوصيلها للمستخدمين في الوقت المناسب، وحوكمة المؤسسات التي تعتبر النظام الذي يسمح بالرقابة على نشاطات المؤسسة وذلك بتوفير الشفافية والنزاهة والمساواة، قمنا بإسقاط هذه المفاهيم على الدراسة الميدانية والتي تمت على مستوى المركب الصناعي التجاري مطاحن الحضنة بالمسيلة. وفيما يلي سنلخص كل ما جاء في هذه الدراسة، حيث سنقوم بعرض النتائج والمقترحات.

النتائج

- ساهمت تكنولوجيا المعلومات في توفر الوقت والدقة والصدق في المعلومات المحاسبية.
- تكنولوجيا المعلومات ساهمت في التقليل من صعوبات الوظيفة
- ساعدت تكنولوجيا المعلومات في عملية المقارنة بين النتائج المحصل عليها.
- ساعد إدخال التكنولوجيا على وجود التزام للمسؤولين بأداء مسؤولياتهم وواجباتهم.
- قللت تكنولوجيا المعلومات من وقت انجاز التقارير مما زاد في دقتها.
- ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة على التقارير المالية ويوجد تقييم للنتائج المحققة.
- أثرت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير على عملية اتخاذ القرار.
- لتكنولوجيا المعلومات دور في كشف الأخطاء في التقارير المالية وتحديد المسؤول عنها.

الاقتراحات

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة سيتم تقديم اقتراحات لمركب مطاحن الحضنة
- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة بها .
- إنشاء موقع الكتروني لنشر المعلومات المحاسبية والتقارير المالية عن المركب.
- تعميم شبكة الانترنت بالمركب لمنح الموظفين فرصة لتعرف على مستجدات العمل.
- توسيع الشبكة الداخلية للمركب وعقد اجتماعات عن بعد.

المراجع:

١. ارشد مكي رشيد، ٢٠١٥. أثر تكنولوجيا المعلومات في أداء نظام الرقابة الداخلية، مجلة القادسية، المجلد ١٧: العدد ٤، ص ٢٢٣.
٢. بان قاسم جواد، ٢٠١٧. دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الحوكمة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد: ٧، العدد: ٤، العراق، ص ١-٢٧.
٣. بروبلة إلهام، تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية. دكتوراه، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية علوم تجارية، ٢٠١٥. ص ١٠.
٤. بلهادف رحمة، السعدي عباد. ٢٠١٣. دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة المؤسسات. المؤتمر الدولي الثامن: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية؛ يومي ٢٠/١٩ نوفمبر؛ جامعة شلف. ص ٦٥٢.
٥. بن جاب الله محمد، أثر تكنولوجيا المعلومات على تفعيل وتنمية الخدمات المالية. دكتوراه، الجزائر: إدارة أعمال، جامعة الجزائر ٢٠١٣، ص ٢٤.
٦. الحمدي أبو القاسم، ٢٠١٣. دور العدالة التنظيمية في تحقيق مبادئ الحوكمة، المؤتمر الدولي الثامن: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية؛ يومي ٢٠/١٩ نوفمبر؛ جامعة شلف. ص ٤.
٧. سلمان عبود زبار، ناجي صافي ناجي، ٢٠١٧. تقييم تأثير كفاءة تكنولوجيا المعلومات في أبعاد الحوكمة دراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية، مجلة التقني المجلد: ٣٠، العدد: ٤، العراق، ص ٢٨-٦٥.
٨. صفاء احمد محمد العاني، سليمان حسين محمد، ٢٠١٣. دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز تقويم الأداء ومحاسبة المسؤولية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨: العدد ٦٥، جامعة بغداد، ص ٣٦٨.
٩. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب). مصر: الدار الجامعية، ٢٠٠٥، ص ٣٩.
١٠. غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ١٥.
١١. غلاب فاتح، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة. رسالة ماجستير، سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف: قسم علوم تسيير، ٢٠١١. ص ٦.
١٢. فايزة جيجخ، سميرة فرحات، ٢٠١٦. حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال. العدد ١٠: جامعة بسكرة، ص ١١٧.
١٣. ميثقال حمود سام، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين. ماجستير، الأردن: كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١، ص ١٩.
١٤. مصطفى يوسف كافي، الحوكمة المؤسسية. الجزائر: ألفا للوثائق، ٢٠١٨، ص ٢٤.
١٥. مصطفى يوسف، عولمة الأسواق المالية المعاصرة. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٣٠٢.
١٦. نازم محمود المللكاوي، ٢٠١٤. دور نظم المعلومات في إرساء وتعزيز الحوكمة، المؤتمر الدولي المحكم المنعقد حول حوكمة الشركات عبر الثقافة والأخلاقيات - ما المتاح وما المتوقع.
١٧. الهزام محمد، تسيير الموارد البشرية في ظل تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة. دكتوراه، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، علوم التسيير، ٢٠١٦، ص ٧٩.
١٨. وصفي الكساسة، تحسين الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٣٥.